مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

اللصوص في المغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي
أثر الأزمات على الانحراف السلوكي

د. هشام المتوكل
باحث في التاريخ الوسيط
وزارة التربية الوطنية
مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

يُعَدّ التأريخ لأنماط الانحراف السلوكي من مميزات الكتابة التاريخية الحديثة، وذلك نتيجة التطور الحاصل في المناهج العلمية، وانفتاحها على مواضيع كانت تصنف إلى وقت قريب ضمن المواضيع المنسية. ومن هنا جاءت هذه الالتفاتة لإماطة اللثام عن ظاهرة اجتماعية ميزت المجال الموحدي باعتبارها أحد المباحث المغيبة في حقل الكتابة الأكاديمية العربية ألا وهي "اللصوصية"، وذلك من خلال البحث في مسببات الظاهرة ونتائجها، حتى تتمكن من فهم وتحليل هذا النمط السلوكي على ضوء استقراء مختلف النصوص التاريخية، متسلحين في ذلك بتقنيات المنهجين الوصفي والتحليلي، وعن طريق استخراج المعطيات النصية من ثنايا المصادر الدفينة، وتحليلها بغرض بناء تصور عام ومتكامل انطلاقًا من النتائج المتحصل عليها، الأمر الذي يساعد في الكشف بشكل جلي عن الحال الذي أصبح عليه المجال ارتباطا بالواقع المعيشي للإنسان. والملاحظ أن ظاهرة اللصوصية تصبح اعتيادية كلما ألمت بالمجتمع أزمة سياسية أو اقتصادية، فيغدو العدوان على أموال الناس ومتاعهم انحرافًا سلوكيًا تغذيه النزعة الأنانية، فتتعطل عند البعض أسباب المعاش الطبيعي وتغدو الحرابة بديلاً ظرفيًا داخل المجال، فقلة الموارد وانتشار البطالة وضعف الأمن، يدفع بالبعض إلى احتراف اللصوصية، زد عليه القصور عن تسوية جذور الأزمة المادية وفشل السلطة في إيجاد حل جذري لمشكل التباينات الاجتماعية، مما يحدو بفئات عريضة من المهمشين إلى التمرد على واقعهم الاقتصادي والاجتماعي. فيتبدى ما للفقر والحاجة من أثر واضح في ظهور هذه السلوكيات العدوانية باعتبارها مصدرًا لعيش الفقراء، وذلك في ظل الاضطرابات التي شهدها المغرب الإسلامي أواخر الحكم الموحدي، حيث يتأكد مدى التلازم بين الأزمات وبين السلوكيات العدوانية، وإن كان لأجهزة الدولة في مرحلة قوتها من النفوذ ما يجعلها تنجح في ضبط مجالها، عكس ذلك تنشط حركة التعدي والغصب مع ضعف الدولة هرمها.

بيانات المقال:

تاريخ استلام البحث: ٣٠ يوليو ٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر: ١٦ أغسطس ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

الدولة الموحدية؛ العصر الوسيط؛ اللصوصية؛ السرقة؛ قطاع الطرق

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2020.184880

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

هشام المتوكل. "اللصوص في المغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي: أثر الأزمات على الانحراف السلوكي".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد التاسع والأربعون؛ سبتمبر ٢٠٢٠. ص ٦٣ – ٧١.

Corresponding author: elmoutaouakilhicham@gmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورية كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لا يخلو أي مجتمع مهما بلغ من درجات الرقي من انتشار بعض السلوكيات الاجتماعية الشاذة، مردها ما قد نطلق عليه اسم "الأزمة الأخلاقية"، والتي تفسر بجملة التقلبات السياسية والاقتصادية، وما ينتج عنها من تحولات قد تمس مختلف المجالات، وتتناول هذه الدراسة أحد مظاهر الانحراف السلوكي وهو اللصوصية خلال العصر الموحدي، حيث تشكلت هذه الظاهرة في ظل جملة من الأزمات أنتجت لنا فئات ناقمة عاجزة عن تحصيل معاشها، فتبنت اللصوصية أسلوبا لحياتها[١].

ونظرًا لما للصوصية من آثار سلبية على حفظ الكليات الشرعية، فقد شرع لها الله عز وجل حدا عرف بـ"حد الحرابة"، حيث ورد الحكم بنص الشارع في الآية الكريمة" إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ"[٢]، مبينا في المعنى أن محاربة الله ورسوله تكون بمحاربة عباده وترويعهم؛ بالتعدي عليهم في أموالهم وأبدانهم ومتعاهم[٣].

والموضوع طريف في بابه، إذ قلما نجد بعض كتاب المؤلفات ممن عنوا بجمع أخبار اللصوص ومروياتهم، إذ رغم ذكر عناوين بعض المصنفات المهتمة بهم إلا أنها مفقودة ومنها: ما نسب لأبي الحسن السكري في مصنفه "كتاب اللصوص" الذي ضم فيه أشعار المشاهير منهم، لكن لم يعثر على أثر للكتاب إلا ما ذكره عبد القادر بن عمر البغدادي من إشارات إليه (ت. ١٠٩٣هـ) في مؤلفه "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"[٤]، كما روي أن الجاحظ ألف في موضوع "اللصوص" و"أخلاق الشطار" حيث ذكر ياقوت الحموي الكتابان في "إرشاد الأديب" لكنهما في حكم المفقود الذي لا تصل إليه الأيدي[٥].

وارتباطًا بمجال الغرب الإسلامي إبان العصر الموحدي وفي استثناء لبعض الإحالات المصدرية، فإن ظاهرة اللصوصية بصفتها حالة اجتماعية لم تكن موضوعًا للكتابة التاريخية، رغم دورها في إماطة اللثام عن وجه من أوجه السلوكيات الإنسانية العدوانية، والتي كانت للسلطة الموحدية في مواجهتها بعض الإجراءات التشريعية والفعلية التي اتسمت بطابع الزجرية.

ويُعَدّ موضوع اللصوصية وقطع الطريق أحد المباحث المغيبة في الكتابة التاريخية العربية، بفعل هيمنة التاريخ السياسي على حقل الممارسة الأكاديمية، وأيضًا بفعل الأحكام المسبقة التي تنظر إلى هذه التجارب على أنها ليست ذات جدوى ولا تحظى بالأولوية. لذلك فإن تحديد إشكالية الموضوع وبناء تصورها العام، يعد خطوة منهجية لا محيد عنها، إذ نجد لزاما علينا طرح مجموعة من الفرضيات بخصوص التأريخ للظواهر الاجتماعية من قبيل اللصوصية، بالبحث في مسبباتها ونتائجها، حتى نتمكن من فهم وتحليل هذه الظاهرة بمقتضى نظر منهجي الهدف منه الإسهام في الإجابة عن استفهامات محورية ترتبط بتاريخ الدولة الموحدية وهي:

- ما علاقة ظاهرة اللصوصية بالتحولات المجالية؟
- ما أثر أزمة السلطة في انتشار السلوكيات العدوانية؟
- ما موقف الدولة من الظاهرة ودورها في مواجهتها؟

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، وجب الاعتماد على منهجية علمية قائمة على استقراء مختلف النصوص التاريخية، متسلحين في ذلك بتقنيات المنهجين الوصفي والتحليلي، عن طريق استخراج المعطيات النصية من ثنايا المصادر التاريخية، وتحليلها بغرض بناء تصور عام انطلاقًا من نتائجها، وإن واجهتنا في خضم ذلك صعوبات جمة نظرا لندرة الإشارات المصدرية المفيدة للموضوع وإشكالاته.

أولاً: حركة اللصوصية: أثر الواقع المجالي والأزمة الأخلاقية

علاقة بالدلالة الاصطلاحية، فاللصوصية هي التعدي على أموال الناس واعتراض طرقهم، وهي أعم من السرقة، فإذا كانت الأخيرة هي أخذ مقدار مخصوص من المال وكل ما يدخل ضمن ممتلكات الغير على وجه الاستخفاء، فإن اللصوصية أخذ ما للغير على وجه الاستظهار دون ستار، ويعرف ابن جزي الظاهرة من الناحية الشرعية بقوله: "الذي شهر السلاح وقطع الطريق وقصد سلب الناس سواء كان في مصر أو في قفر"، وكذلك "من حمل السلاح على الناس من غير عداوة ولا ثارة فهو محارب ومَنْ دخل دارًا بالليل وأخذ المال بالكره ومنع من الاستغاثة فهو محارب والقاتل غيلة محارب، ومَنْ كان معاونًا للمحاربين كالكمين والطليعة فحكمه كحكمهم"[٦]. وقد عرف اللصوص بالمجال المغربي والأندلسي باسم "فلاكة" ومفردها "فلاك"، ويبدو أن هذه التسمية كانت منتشرة في المنطقة والتي تعني في المجمل "قاطعوا الطريق الخارجون عن القانون"، حيث وردت هذه اللفظة في أزجال ابن قزمان الأندلسي في مدحه لأحد الولاة حيث قال:

لو ذاق "الفلاك" سيفك لم يقتل بشر ... ولو راك "الباز الأشهب" يمام كان يصير[٧].

وقد تزامن نشاط اللصوص ارتباطًا بحقبتنا مع أفول حكم المرابطين وصعود نجم الموحدين، حيث تمركزت عصاباتهم في مداخل ومخارج المدن، وعلى طول محاور طرق القوافل التجارية، فكان من تداعياتها أن "كثرت المحن بالعدوتين، وانقطع السفر والأسباب وكثر النهب وانقطعت الطرق"[٨]، مما يكشف بشكل جلي الحال الذي أصبح عليه المجال بسبب غياب الأمن، وتزايد خطر اللصوصية، مما انعكس على الواقع المعيشي للإنسان بانقطاع محاور الطرق التجارية. والراجح أن عمليات الغصب والتعدي اتخذت سمة الظاهرة تزامنا مع الأزمات السياسية والاقتصادية المرتبطة بسنة (٥٤٣هـ/١١٤٨م)[٩]، حيث كمنت عصابات اللصوص في محاور الطرق لسلب ما بأيدي الناس باستعمال أساليب تدليسية، الأمر الذي أثار غضب الخليفة عبد المؤمن بن علي الكومي أول حكام الدولة الموحدية، إذ فسر الأمر بتقصير الموحدين وتهاونهم في ضبط الأمن واستتبابه، وهو ما عكسته بعض العبارات في رسالته المؤرخة في السنة المذكورة بقوله: "وإن من ذلك الرأي الذميم، والسعي المنقوم، ما ذكر لنا في أمر المسافرين الذين يريدون الرجوع إلى أوطانهم وعمارتها، والطوائف المارة على البلاد لمعنى تجارتها يتسبب إليهم قوم من هؤلاء الظلمة الدخلاء الذين يضعون الغش طي ما يوهمون به من النصحية، ويستنبطون المكر في تصرفاتهم القبيحة فيقولون للرجل منهم: عندك من حقوق الله كيت وكيت، وإن للمخزن جميع ما به أتيت، ويقرنون بهذا من الوعيد والإغلاظ الشديد ما يرضى له المذكور بالخروج عن جملة ماله ويعتقد السلامة من ذلك الظالم الغاصب أعظم منالـه وإنها لداهية عاقرة، قاصمة للظهر فاقرة"[١٠]. بالإضافة إلى ما أورده الخليفة المذكور في رسالته مما شاع من جرائم وفي مقدمتها "سفك الدماء وانتهاك الحرمات"[١١]، لذلك سن الخليفة سياسة صارمة بغرض ضبط الأمن جاء فيها: "وإن وراء قولنا لتتبعا يبحث عن ذلك ويمحص، ونظرا يفرق بين المشكل منه ويخلص"[١٢].

والملاحظ أن ظاهرة اللصوصية تصبح اعتيادية كلما ألمت بالمجتمع أزمة سياسية أو اقتصادية، فيغدو العدوان على أموال الناس وأمتعتهم انحرافًا سلوكيًا تغذيه النزعة الأنانية، فتتعطل عند البعض أسباب المعاش الطبيعي وتغدو الحرابة بديلاً ظرفيًا مفروضًا داخل المجال، وإلا ما الداعي الذي حدى بالخليفة عبد المؤمن الموحدي إلى أن يصدر عدة مراسيم بشأن تتبع اللصوص وقطاع السابلة حيث أمر كاتبه جعفر بن عطية بتوجيه رسالة جديدة لولاته عام (٥٥١هـ/١١٥٦م) يأمرهم فيها "بالكشف عن التلصص والحرابة(...) وعن الذين يغرمون الناس ما ليس قبلهم ويأكلون بالباطل أموالهم"[١٣]، إذ إن أحد التجار تعرض متاعه للنهب بالقرب من بجاية، فرفع أمره للخليفة عبد المؤمن الذي أمر بالاقتصاص من العصابة فهي "طريق شوك أزيلها عن المسلمين"، ثم أوصى بتعويض التاجر عما نهب منه[١٤]، حيث جعل التعرض للتجار من قبل اللصوص في حكم الكبيرة التي يعاقب فاعلها بالقتل، مطبقا مضمون آية الحرابة، وقد تابع كل من يوسف بن عبد المؤمن وابنه المنصور هذه السياسة حتى سار الراكب في عهديهما آمنا على نفسه وماله لا يخشى إلا الله والذئب[١٥].

ولما تضرر التجار المغاربة بسبب قطاع الطرق في المحاور الصحراوية، أمر والي سجلماسة في عهد المنصور السيد أبا الربيع بإعدام قطاع الطرق بين سجلماسة وغانة، وأرسل مخاطبًا ملك الأخيرة يحمله مسؤولية تأمين طريق المواصلات، ولوح له بأنه في استطاعته أن يضيق على تجار غانة الذين يتاجرون في بلاده، لكنه لا يستصوب فعله[١٦] مما يظهر معه الحرص على تأمين الموارد المالية للدولة وتوطئة طرق المواصلات التجارية.

وهنالك إشارة مصدرية إلى بعض أعمال اللصوصية التي قام بعض العوام عندما شب حريق القيسارية في مراكش سنة (٦٠٧هـ/١٢١٠م)، إذ انشغل الناس بإطفاء النار المنضرمة فوجد اللصوص في ذلك ستارا "واقتحمت النار سفلة الغوغاء وضروب الغرباء فسلبوا بعض ما ألفوه مما سلم من الحريق وتسللوا به كل طريق... فما طلع الصباح وبقي من أمتعة مراكش ذبالة مصباح"[١٧]، النص هنا يلقي الضوء على شريحة واسعة من الناس اضطروا تحت واقع الشدة إلى النهب والسرقة، خصوصا أن هذه السنة هي نفسها التي أمر فيها الناصر الموحدي عماله بادخار المؤن والأقوات استعدادا للجواز نحو الأندلس، فاشتدت محن العوام بسبب عدم الأقوات وشدة الغلاء وعنها - أي تلك السنة - ينقل ابن عذاري وفيها: "لقي الناس من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس"[١٨]. فدبت إرهاصات الشدة بين الناس، فكان طبيعيا أن ينتهز المعدمون فرصة الحريق في "القيسارية عظيمة البنيان"[١٩]، للفوز ببعض الطعام والمتاع، إلا أن الخليفة الناصر بث عيونه لتعقب النهابين واللصوص حيث أمر "بالبحث على من وجد بشيء يذكر عليه من أمتعة التجار، وعثر عليه بالتجسس

والاختبار، فلقط من أخلاط الناس قوم قلائل، ومن بعض المتعلقين بالقبائل فقتلوا عن آخرهم، وبقي البحث عن سائرهم"[٢٠].

وبالمثل لم يستثن الخليفة الناصر الموحدي عماله من البطش ممن ثبت تورطهم في اختلاس المال العام، وفي هذا الصدد "بسط السطوة على من كان منهم بمدارج الضرر أجمعين"[٢١]، معتبرا أن نهبهم لمخازن المؤن سببا مباشرا لاندلاع الأزمة الغذائية التي عرفها المغرب في ذلك الزمن، وأفضل من نقل لنا أخبار الغصب والتعدي المتزامنة مع أزمة (٦٠٧هـ/١٢١٠م)، ابن عذاري بقوله: "وسبب سطوته بعماله في هذه السنة أن لقي الناس في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس...إلى أن استقبل ـ الناصر ـ المنازل التي كانت تستمد منها الرفاق... فألفاها وقد جف معينها وخف بتوالي العدوان قطينها"[٢٢]، فظاهرة النهب والاختلاس أصبحت منتشرة بين قطاع عريض من الناس بسبب تفشي الفقر والتباينات الطبقية، إضافة لما تميز به الحكم الموحدي من مظاهر الضعف على عهد الخليفة الناصر.

يبدو من خلال تصفح الكتب الفقيهة أن المرحلة شهدت انتشارًا واضحًا لأعمال السرقة واللصوصية، يظهر ذلك من خلال جم النوازل المرتبطة بالسلب والنهب وقطع السابلة[٢٣]. ولهذا دعى فقهاء المرحلة إلى حراسة المخازن والمتاجر، حسبنا أن ابن رشد الحفيد، فصل في كتاب الغصب رأي الشرع في "الطوارئ على المغصوب"[٢٤]، ومن بين الإجراءات التي اعتمدت في هذا السبيل تفعيل "خطة الطواف بالليل"[٢٥]، وكان القائمون بها في المغرب يدعون "حرس الليل"[٢٦]، في حين "يعرفون في الأندلس بالدرابين"[٢٧].

ورغم قوة سياسة التعزير التي عمل بها الولاة والعمال بالمغرب والأندلس خلال العصر الموحدي، فإن اللصوص عادة ما استغلوا غفلة الحراس للسطو على أموال الناس، وذلك بعد "أن يظهروا على المباني المشيدة ويفتحوا الأغلاق الصعبة ويقتلوا صاحب الدار خوف أن يقر عليهم أو يطالبهم بعد ذلك"[٢٨]. حيث لم تمنع الإجراءات الأمنية المشددة التي فعلت في المغرب والأندلس من حدوث عمليات نهب منظمة، أزهقت فيها أرواح الكثير من الناس وسفكت دمائهم، الشيء الذي يعكس خطورة السلوكيات العدوانية التي أفرزها واقع الأزمة، فقلة الموارد المعيشية وانتشار البطالة والانفلات الأمني دفع بالبعض إلى احتراف اللصوصية بحيث لا يكاد المرء "في الأندلس يخلو من سماع دار فلان دخلت البارحة، وفلان ذبحه اللصوص على فراشه"[٢٩]. حتى صار في الأندلس حيطة "لكل زقاق بائت فيه، له سراج معلق، كلب يسهر، وسلاح معد، وذلك لشطارة عامتها وكثرة شرهم وإغيائهم في أمور التلصص"[٣٠].

لقد أمدتنا المصادر بأخبار بعض اللصوص الذين شكلوا عصابات في المحاور الرئيسية التي كان يسلكها المسافرون، فيتعرضون بها للتجار ويسطون على أموالهم[٣١]، حيث ذكر ابن مغاور الشاطبي ما شاهده بخصوص عصابة من اللصوص أثناء رحلته من اشبيلية إلى شاطبة قائلاً: "وبوادي الطين ناس في زي الشياطين وعزة السلاطين، عربان كالغربان، وندير بالشر عريان وانج يا فلان، فهنا سلب فلان"[٣٢]، ولا شك في أن ظاهرة اللصوصية والحرابة قد انتشرت بفعل الحروب السائدة؛ إذ يؤكد ابن الأحمر "أن المحن كثرت بالعدوتين وانقطع السفر من الأسباب، وكثر النهب وانقطعت الطرق"[٣٣].

كما كان للإكراه الطبيعي وما أفرزه واقع الأزمة الناتجة عن الجفاف الذي ضرب دكالة وأحوازها قبل سنوات من هزيمة العقاب، دوره في تفشي سلوك الحرابة حيث لم يسلم المستسقون من سكان المجال المذكور، من غزو البدو بدليل قولهم: "أردنا أن نستسقي فخرجنا إلى المسجد الفلاني فجردنا العرب"[٣٤]، حيث يمكن القول إن اللصوص وقطاع الطرق شكلوا عصابات منظمة لها سطوتها، تسطو على المنازل وتعترض التجار وتقطع السبل.

هذه السلوكيات العدوانية لم تكن في الأصل إلا نتاجا عن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالمغرب والأندلس، فنتج عنها انتشار حالة من الفقر ومن انفلات في الأمن، حيث لم تسعف التدابير الأمنية التي سنتها الدولة في القضاء التام على هذه التجاوزات، نظرا لقصورها عن تسوية جذور الأزمة المادية بسبب قلة المؤن وارتفاع الأسعار وفشل السلطة في إيجاد حل جذري لمشكل التباينات الاجتماعية، مما حدى بفئات عريضة من الفقراء إلى احتراف أعمال اللصوصية[٣٥]، ويرى أحد مؤرخينا أن تلك الآفة كانت متفشية لا سيما بين الطبقات المهمشة، التي أضحت عاجزة عن تحصيل قوتها، متمردة على واقعها، فاتخذت من اللصوصية سبيلا لتوفير معاشها[٣٦].

وتجنبًا لنهب البيوت والمحلات كشف السقطي عن حيلة كان عادة ما يستخدمها الخدم والنساء في السرقة، لا سيما البيوت والمحلات التي يعملون بها، إذ يعملون على رسم المفاتيح في الطين والعجين ويتقدمون بها لصانعي المفاتيح لصنع شبيه لها[٣٧]، وعلى الرغم مما قامت به السلطات، إلا أن

انتشار آفة السرقة في المجتمع الأندلسي ظلت مستشرية، وهذا ما نستشفه من رأي صاحب نفح الطيب وإن كان حكمه معمما بقوله: "وهذا يرجع التكثير منه والتقليل إلى شدة الوالي ولينه، ومع إفراطه في الشدة وكون سيفه يقطر دما فإن ذلك لا يعدم، وقد آل الحال إلى أن قتلوا على عنقود سرقه شخص من كرم فلم ينته اللصوص"[٣٨]، فالانطباع العام الذي أضحى سائدا هو أن المجال المغربي والأندلسي أصبح معروفا بظاهرة اللصوصية.

ثانيًا: ظاهرة اللصوصية: دورية الأزمات وحتمية الانهيار

يربط بين ضعف الدول وانتشار مظاهر الفساد السياسي والاجتماعي علاقة حتمية، ومما يؤيد العلاقة بين هرم الدولة الموحدية واستفحال ظاهرة اللصوصية، ما قامت به القبائل السائبة من عدوان على سكان المدن والقرى البعيدة عن مراكز السلطة المتهاوية، فكانت النتيجة أن: "اشتد الخوف في الطرقات ونبذ أكثر القبائل الطاعة... فأكل القوي الضعيف واستوى الدنيء والشريف، فكان كل من قدر على شيء صنعه، ومَنْ أراد منكرًا أظهره وابتدعه، فكانت قبائل فازاز وغمارة وصنهاجة والعرب يقطعون الطرقات ويغيرون على القرى والمداشر مع الأحيان والساعات"[٣٩].

وبالموازاة نشطت اللصوصية بالأندلس في السنوات الأخيرة من الحكم الموحدي، نتيجة الانفلات الأمني المرتبط بتوالي هجمات النصارى، خصوصًا في المناطق النائية حيث ذكر المقري ما مفاده: "انتشار اللصوص وأهل الشر في المواضع المنقطعة النائية عن العمران"[٤٠]، أما الحميري فوصف أهل بنبلونة بالفقر واللصوصية لانتشار الظاهرة بأرضهم[٤١]، ولعل في النص الذي أورده ابن سعيد ما يثبت انتشار نفس السلوكيات بقرطبة عندما شاهد أبو يحيى بن هشام القرطبي "على نهر قرطبة ثلاثين مصلوبين من قطاع الطرق"[٤٢].

لقد كان للفقر والحاجة الأثر الواضح في ظهور هذه السلوكيات العدوانية باعتبارها مصدرا لعيش الفقراء بقول العامة: "من صاب القوت لا يتعد"[٤٣] وهذا ما يثبت صحة ما ذهب إليه عبد الهادي بياض إلى اعتبار السلب والنهب ليس في الواقع إلا سلوكا طبيعيا في أوقات حلول المجاعات[٤٤]. حيث تزايد عدد اللصوص في الأندلس بسبب الاضطرابات، إذ نشطت تحركاتهم الليلية داخل المدن للسطو على المنازل[٤٥]، وهو ما يؤكده نص لابن مغاور الشاطبي واصفا حالة الذعر التي أفرزتها تلك الممارسات: "ناس ترى الحنق يتملظ في عبوسهم، وينذر ببؤسهم، ويترجم عما في نفوسهم، طالما أخاف شبابهم وكهولهم السبيل، وعمروا متلصصين الخندق والمسيل."[٤٦]

وفي هذه الظرفية من التردي فوض الخليفة المستنصر الموحدي النظر في أمور الدولة والرعية إلى وزيره"أبي سعيد بن جامع"[٤٧]، مما فتح الباب على مصراعيه أمام الفساد السياسي عن طريق تلقي الرشاوى والتواطئ مع عصابات الحرابة، وهو ما أكده ابن عبد الملك بقوله: "وضاعت المصالح وتطاولت أيدي المعتدين، وعاث أهل البغي في الأرض وكثر في أقطار المغرب ونواحي مراكش قطع السبل والمحابون الساعون في الأرض فسادا، وكان أكثرهم فيما يذكر يساهم فيما يصير إليه بالتغلب عليه وانتهابه من أموال المسافرين والتجار والمترددين كبير الوزراء أبا سعيد ابن جامع"[٤٨]، ويردف مؤرخنا "حتى ليحكى أن بعض التجار سلبوا في توجههم إلى مراكش فجاؤوا إلى أبي سعيد ابن جامع متظلمين... وبينما هم وقوف على باب داره ينتظرون تيسير أسباب الوصول إليه، وإلى مكالمته في رفع ما حل بهم، رأوا أحمالهم المنهوبة نفسها وكثيرا من أمتعتهم على دواب داخلة إلى داره فكفوا عن التعرض إليه يأسا من نجاح ما سعوا فيه وانقلبوا عنه متأسفين متحسرين، واستمرت الأمور على هذه الحال وبهذه السبيل زمانا والمستنصر في غفلة عن كل ما يجري"[٤٩].

يتأكد من خلال ما سبق عمق الأزمة التي عاش بين جنباتها الإنسان في تلك المرحلة، متزامنا مع واقع سلطة أوشكت على الانهيار، فأضحت بذلك أموال الناس وأمتعتهم "نهبا بوجوه التحيلات وأسباب الحكام"[٥٠]. وبذلك تأثرت الحياة الاقتصادية إلى حد كبير بفعل ما أحدثه انقطاع الطرق والسبل والحرابة، حيث غاب العامل الأساسي في معادلة الربح الاقتصادي وهو الأمن، والذي لأهميته خصص له ابن خلدون مقاما في حديثه عن الكسب وأسباب بطلانه قائلاً: "العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها... وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب"[٥١].

وبالتالي فإن كثرة الاعتداءات التي تعرض لها التجار كانت سببًا مباشرًا إما في إفلاس بعضهم، أو في تجميد تجارتهم، التي غالبًا ما تكون سببًا في معاش فئات كثيرة من الرعية، حيث أصاب الأسواق الكساد، مؤديا إلى عزلة البلاد وإضعاف قدرتها على تأمين احتياجاتها، وهذا ما أدى إلى اضطراب الأحوال الاقتصادية إذ "لا يستقيم أمر بلاد كانت المسالك إليها مخوفة لأنها تفتقر إلى المجلوب إليها ومجتلب إليها ومجتلب منها"[٥٢]، وفي ظل واقع المحنة حاول أبو الحسن بن القطان وزير الخليفة

المستنصر، إكراه كبار التجار بمراكش على التنازل عن أموالهم لبيت المال في وقت كانت المجاعة والغلاء يأخذان بتلابيب عوام المدينة[٥٣]، وقد فطن ابن خلدون لمثل هذا السلوك العدواني إذ أشار إلى: "أن الحضري إذا عظم تموله وكثر للعقار والضياع تأثله، وأصبح أغنى أهل المصر ورمقته العيون بذلك... ولما في طباع البشر من العدوان تمتد أعينهم إلى تملك ما بيده وينافسونه فيه، ويتحيلون على ذلك بكل ممكن حتى يحصلونه في ربقة حكم سلطاني"[٥٤]، ليزيد من استفحال واقع الأزمة ما تعرض له صغار التجار من تضيق وخوف بالمسالك، مثل ما حصل في المغرب سنة (٦٢٤هـ/١٢٢٨م) حيث "غلت الأسعار وخيفت الطرق وفشا الفساد والخراب في المغرب"[٥٥].

وبخصوص تفسير السلوكيات الانحرافية التي قام بها عوام مراكش إبان المجاعة التي ألمت بهم في سنة (٦٣٢هـ/١٢٣٥م)، يورد ابن عذاري نصا يصف فيه حالة المخمصة التي دفعت فقراء المدينة إلى التهافت على الطعام إذ قال: "إذا ظهر في السوق شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه... ثم لا يعدم الذي يتوصل إليه أن يجتمع عليه العشرون وأكثر من الضعفاء والمساكين حتى ينتزعوه منه قهرًا"[٥٦] حيث نلاحظ أن صاحب النص يحاول تعليل أعمال النهب والتعدي بربطها بإكراهات المجال الذي أصبح مرتعا للعصابات التي تعمل على تكريس الممارسات العدوانية، ويكفي الاستدلال بخطورة عصابة الغشتي الذي كان "حواسًا تحت يده جماعة كبيرة من أراذل الناس السفلة الخساس، وصاروا له أعوانًا وجساسًا فكان يقطع بهم الطرقات في تلك النواحي والجهات"[٥٧].

وبالمثل يستفاد مما أورده ابن عذاري أن المجاعة التي عصفت بمراكش عام (٦٣٢هـ/١٢٣٥م)، زاد من حدتها الغارات التي قام به البدو على أهاليها، والذين رأوا محنا يستعاذ بالله منها[٥٨]. كما استغل أبو محمد عبد الله ابن وانودين المجاعة التي عصفت ببلاد المغرب سنة (٦٣٧هـ/١٢٤٠م)[٥٩]، ليشرع سياسات استهدفت مصادر عيش أهالي مكناسة وفاس، حيث "ابتلاهم بأنواع من المغارم والملازم... ففر أهل تلك الجهات...وأسلموا للنهب مواشيهم وزروعهم"[٦٠]، وكان من مضاعفات هذه المجاعة أن امتدت أيدي الأعراب إلى البلاد الغربية في السنة نفسها، بحيث "كان أشد ضررًا في تلك الجهات على الناس عرب رياح بالاختلاس والافتراس"[٦١]. هذا النمط من السياسات أدرجه ابن خلدون ضمن ما اصطلح عليه بـ"طوارق التعدي"[٦٢]، التي كانت تستفحل عادة بموازاة المنعطفات الحرجة التي تمر منها الدول، فتتحول فيها السلطة بأجهزتها إلى معاول سطو لا ينجو منها سوى أصحاب السلطان والجاه والشوكة[٦٣].

وإذا كانت الحرائق بمسبباتها الطبيعية نادرة الوقوع حسب المصادر، فإن إضرامها عمدا بالمرافق الاقتصادية من قبل اللصوص، عد شكلا من أشكال التضليل التي أفرزها الفعل العدواني بقصد التمويه على أعمال السرقة المزمع القيام بها، في وقت انشغال الناس بإطفاء النيران المشتعلة، وندلل على ذلك بما حصل في مراكش عام (٦٦٥هـ/١٢٦٧م)، حيث هاج عرب هسكورة "ودخلوا القيسارية ونهبوها أي انتهاب واستولوا على جميع ما كان فيها من الأمتعة والأسباب، وأشعلوا فيها وحرقوها، وسلبوا الحوائج من الديار واستاقوها"[٦٤]. وحسبنا كذلك ما خلص له ابن الخطيب بشأن الممارسات التي عرفتها مراكش، مؤكدا أنها من بين الخصائص المميزة للمجال المغربي إبان الأزمات بقوله: "وعدوها ينتهب في الفتن أقواتها"[٦٥]، وخير مثال نسوقه تأكيدا لهذه الممارسات النهب الذي تعرض له بيت مال فاس عام (٦٦٦هـ/١٢٦٨م)، حيث "سرق منه اثنا عشر ألف دينار وثلاثمائة قلادة"[٦٦].

وشكل العدوان في الأندلس سلوكًا نمطيًا انبثق من رحم الأزمة، فكلما اشتدت المجاعة بمدينة المنكب وقل قوتها، إلا ولجأ أهلها إلى اعتراض سبل المسافرين المارين بها ونهب ما بحوزتهم، ولو أدى ذلك إلى سفك دمائهم، وفي ذلك يقول ابن الخطيب: "فالمنكب هواؤها فاسد ووبائها مستأسد... والودك إليها مجلوب والقمح بين أهلها مقلوب، والصبر إن لم يبعثه البحر مغلوب... والحر بدم الغريب مطلوب"[٦٧].

وفي المفازات كان التعدي آفة اعتيادية خصوصًا في محاور الطرق التجارية، فالطريق "موحشة لا تخلوا من قطاع الطريق البتة"، ويوصف هؤلاء اللصوص بأنهم "أشد خلق الله ضررًا... ليس في أصناف القطاع أخس منهم هممًا... لا ينبغي لمسلم أن يغرر بلقائهم"[٦٨]. وهو ما يفسر الحرص على تكثير عدد المرافقين قبل الخروج إلى الطريق، هذا الأمر اعتبر نازلة من نوزل العصر لذلك عرض على أنظار العلماء لمعرفة رأي الشرع فيه، فما الرأي في "الذي يجوز الناس من المواضع المخوفة ويأخذ منهم أجرا"[٦٩]، إذ يفهم أن مهنة الخفارة[٧٠]، أصبحت من المهن المنشرة في هذه المدة نظرا لانعدام الأمن وانتشار ظاهرة اللصوصية عبر المسالك.

لا يخامرنا شك بأن هذه الوضعية انعكست سلبا على حركة القوافل التجارية التي أصبحت مستهدفة من قبل قطاع الطرق ومحترفي اللصوصية، في ظل الاضطرابات السياسية التي

شهدها المغرب الإسلامي أواخر الدولة الموحدية، إذ تشير المصادر إلى أن الهدية التي بعث بها الخليفة أبو دبوس الموحدي لخليفه يغمراسن اتخذت طريق البحر بدل البر، نظرا للأمن النسبي في الطرق البحرية مقارنة بالبرية، حيث أن أثر اللصوصية وقطع الطريق كان عظيمًا بحيث أجبر القوافل على تغيير خط مواصلاتها التجارية(٧١).

كما وجد الصلحاء بدورهم سبيلا لإثبات كراماتهم من خلال مساهمتهم في توطيد المفازات وتأمينها وفي هذا الصدد أثر عن الشيخ أبو صالح الهسكوري (عبد الحليم بن هارون بن سعيد) "أنه كان يجيز الرفاق من المخاوف، فإذا سمع اللصوص أنه تقدم رفقة، فروا ولم يتعرضوا له"(٧٢).

ومنه فإن ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق التي شهدها المجال، تعتبر نتيجة حتمية لواقع أزمة مستشرية أدت إلى انعدام الأمن في مسالك ومحاور الطرق التجارية، الأمر الذي أضر بالتجار وتجارتهم، ودفعهم إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف حماية أنفسهم وأموالهم، بدفع مبالغ للقبائل التي يمرون بمضاربها لحراستهم وتأمينهم، لكن هذا الأمر أدى إلى مضاعفات منها تراجع فوائدهم وارتفاع أسعار بضائعهم، مما انعكس على الواقع المعيشي لسكان المجال المغربي والأندلسي إبان الحكم الموحدي.

خَاتِمَةٌ

يبدو في هذا المنوال أن التدهور الأخلاقي والأزمات المجالية، كانا سببًا في تفشي ظاهرة اللصوصية، والتي انعكست آثارها على المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا، وبالتالي فإن مثل هذه الظروف غير الآمنة جعلت من "الخوف" ظاهرة يحق لكل باحث التعرض لها بالفحص والتحليل حتى يكشف مدى تأثيرها على الحياة الإنسانية، حيث أن أهم معادلة لتحقيق التوازن داخل المجال هي ترشيد الحياة العامة. كما يتأكد من حصيلة ما سبق مدى التلازم بين الأزمات السياسية والاقتصادية وبين السلوكيات الانحرافية والعدوانية، وإن تباين الحال بين مرحلتي قوة الدولة وضعفها، إذ في مرحلة القوة تكون لأجهزتها من النفوذ ما يجعلها تنجح في ضبط المجال والسلوكيات، في حين تنشط حركة التعدي في محاور الطرق وفي الأسواق التجارية، مع ضعف الدولة وهرمها، لذلك ذهب ابن خلدون إلى أن هذه الظاهرة تكون أقوى حضورا في أواخر الدول(٧٣).

كما نخلص إلى أن اللصوصية ترتبط في الغالب الأعم ببعض الفئات المهمشة التي كانت لها وسائلها غير المباشرة للفت الانتباه من خلال أعمال السرقة، حيث كشفت الأزمات التي عرفها مجالنا عن ردود فعل متباينة، عبر عنها إنسان المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، في شكل أنماط سلوكية عدوانية مرتبطة بالسلب والنهب وقطع السابلة، وهي ممارسات منحرفة انتفى معها الأمن الاقتصادي والسلم الاجتماعي. كما قد ننتهي إلى أن اللصوصية تعد من نتائج الظلم والإجحاف الذي طال شرائح واسعة من المجتمع، اختارت لنفسها هذا المسلك وسيلة لاسترداد حقوقها، أو إعادة توزيع الثروة بفضائها، وهي من الظواهر التي أفرزها الواقع داخل المجال المغربي والأندلسي في المدة موضوع الدراسة، مما يستدعي تناول الموضوع بنوع من الحرص قصد إعادة قراءة التاريخ، بمنظور مغاير واستخدام مناهج جديدة يكون المنهج الأنثربولوجي على رأسها.

الاحالات المرجعية:

(١) **المهمشون في التاريخ الإسلامي**، لمحمود إسماعيل. رؤية للنشر والتوزيع. القاهرة. ٢٠٠٤م: ٨٣.
(٢) **سورة المائدة**: الآية ٣٣.
(٣) انظر **أحكام القرآن**، لابن العربي. أبي بكر محمد بن عبد الله. تح محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م: ق٢/ ٩٠-١١٥.
(٤) انظر الإشارة له في **خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب**، للبغدادي. عبد القادر بن عمر. تح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م: ١/٢١، ١٣/٩.
(٥) **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**. لياقوت الحموي. تح إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. ١٩٩٣م:٥/٢١١٨-٢١٢٠.
(٦) **القوانين الفقهية**، لابن جزي. محمد بن أحمد. منشورات دار القلم. بيروت. لبنان. د.ت: ٢٣٧-٢٣٨.
(٧) **أمثال العاوم في الأندلس**، للزجالي. أبو يحي عبيد الله بن أحمد القرطبي. تح محمد بن شريفة. وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي. مطبعة محمد الخامس. فاس. ١٩٧٥م: ٢٦١.
(٨) **بوتات فاس الكبرى**، لابن الأحمر. أبو الوليد إسماعيل بن يوسف الخزرجي الأنصاري. نشره عبد الوهاب بن منصور. دار المنصور. الرباط. ١٩٧٢م: ٣١.
(٩) **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير. راجعه وصححه محمد بن يوسف الدقاق. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١٥هـ/١٩٩٥م: ١٥٥/٩، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، لابن عذاري المراكشي. تح. ج.س، كولان. وأ. ليفي بروفنسال. عبد الله محمد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. ٢٠٠٩م: ١١٦/٤، ١١٧.
(١٠) **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، لان القطان المراكشي. تح محمود علي مكي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. ١٩٩٠م: ١٩٤.
(١١) **نظم الجمان**: ١٩٥.
(١٢) **نظم الجمان**: ١٩٥.
(١٣) **العلم والفنون والآداب على عهد الموحدين**، لمحمد المنوني. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م: ١٩١.
(١٤) **نهاية الأرب في فنون الأدب**، للنويري. شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب. تح. عبد المجيد ترحيني. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. د.ت: ٢٤/١٧٦.
(١٥) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، للمقري. أحمد بن محمد. تح. إحسان عباس. دار صادر. بيروت. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م: ٣/١١٦، **رسائل موحدية**، لأحمد عزاوي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة. ١٤١٦هـ/١٩٩٥م: ١/٦٥،٦٦، **الموحدون في الغرب الإسلامي**، لعز الدين عمر موسى. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. ١٤١١هـ/١٩٩١م:٥١،٥٢.
(١٦) **نفح الطيب**: ٣/١١٦، رسائل موحدية: ١/٢١٣.
(١٧) **البيان المغرب**: ٤/٣٢٩، ٣٣٠.
(١٨) **البيان المغرب**: ٤/٣٣١.
(١٩) **الروض المعطار في خبر الأقطار**، للحميري. محمد بن عبد المنعم. تح. إحسان عباس. مكتبة لبنان. بيروت. ١٩٨٤م:٥٤١.
(٢٠) **البيان المغرب**: ٤/٣٣٠.
(٢١) **البيان المغرب**: ٤/٣٣١.
(٢٢) **البيان المغرب**: ٤/٣٣١.
(٢٣) انظر على سبيل المثال، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، لابن رشد الحفيد. محمد بن أحمد. المكتب الثقافي السعودي بالمغرب. ١٤١٧هـ-١٩٩٩م: ٢/٣٢٠.
(٢٤) بداية المجتهد: ٢/٣٢٠-٣٢١.
(٢٥) **نفح الطيب**: ١/٢١٩.
(٢٦) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة**، تح إ. ليفي بروفنسال. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية. القاهرة. ١٩٥٥م: ١٨.
(٢٧) **نفح الطيب**: ١/٢١٩
(٢٨) **نفح الطيب**:١/٢١٩.
(٢٩) **نفح الطيب**: ١/٢١٩.
(٣٠) **نفح الطيب**: ١/٢١٩.
(٣١) **ابن مغاور الشاطبي حياته وآثاره**، لابن مغاور الشاطبي. أبو بكر عبد الرحمان بن محمد السلمي. دراسة وتح محمد بن شريفة. مطبعة النجاح الجديدة. المغرب. ١٩٩٤م: ١٦٩.
(٣٢) ابن مغاور الشاطبي حياته وآثاره: ١٧٠.
(٣٣) بوتات فاس الكبرى: ٣١.
(٣٤) **التشوف إلى رجال التصوف**، لابن الزيات التادلي. تح أحمد التوفيق. منشورات جامعة محمد الخامس. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. الدار البيضاء. ١٩٩٧م: ٣٨٣.
(٣٥) **المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي، إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل**، لإبراهيم القادري بوتشيش. رؤية للنشر والتوزيع.٢٠١٤م: ٢٣٦،٢٣٧.
(٣٦) **نفح الطيب**: ١/٢١٩.
(٣٧) **في آداب الحسبة**، للسقطي. محمد بن أبي محمد المالقي. نشر ليفي بروفنسال. كولان. مطبعة إرنست لورو. باريس.١٩٣١م: ٦٥.
(٣٨) **نفح الطيب**: ١/٢١٩.
(٣٩) **الذخيرة السنية**، لابن أبي زرع. دار المنصور للطباعة والوراقة. ١٩٧٢م: ٣٦.
(٤٠) **نفح الطيب**: ١/٢٠٣.
(٤١) الروض المعطار في خبر الأقطار: ١٠٤.
(٤٢) **اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى**، لابن سعيد الأندلسي. أبو الحسن علي بن موسى. تح إبراهيم الأبياري. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ١٩٨٠م: ٩٠.
(٤٣) **أمثال العوام في الأندلس**: ٢/٣٢٨.
(٤٤) **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق ٦-٨هـ/١٢-١٤م)**، لعبد الهادي البياض. دار الطليعة. بيروت. ٢٠٠٨م: ٩٤.

(٤٥) **المغرب في حلى المغرب**، لابن سعيد الأندلسي. أبو الحسن علي بن موسى. وضع حواشيه خليل منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٩٩٧م: ١١٨/١.

(٤٦) ابن مغاور الشاطبي حياته وآثاره: ١٧٠.

(٤٧) **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، لابن عبد الملك المراكشي. تقديم وتح وتعليق. محمد بن شريفة. م طبوعات المملكة المغربية. ١٩٨٤م: س٨/ق١/١٧٦.

(٤٨) **الذيل والتكملة**: س٨/ ق١/١٧٦-١٧٧.

(٤٩) **الذيل والتكملة**: س٨/ ق١/١٧٦-١٧٧.

(٥٠) **المقدمة**، لابن خلدون. عبد الرحمان بن محمد. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م: ٣٩٢.

(٥١) **المقدمة**: ٢٧٢.

(٥٢) **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، للماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. تح رضوان السيد. بيروت. لبنان. ١٩٨٧م: ٢٧٨.

(٥٣) انظر التفاصيل في الذيل والتكملة: س٨/ ق١/ ١٧٨.

(٥٤) المقدمة: ٣٩٢.

(٥٥) **الروض المعطار**: ٣٢٦.

(٥٦) **البيان المغرب**: ٤٠٢/٤.

(٥٧) **البيان المغرب**: ٣٤٩/٤.

(٥٨) **البيان المغرب**: ٤٠١/٤، ٤٠٢.

(٥٩) **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار**، للسبتي. محمد بن القاسم الأنصاري. تح عبد الوهاب بن منصور. الرباط. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م: ٨٣، **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف**. للبادسي. عبد الحق بن إسماعيل. تح. سعيد أعراب محمد. المطبعة الملكية. الرباط. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م: ٦٩.

(٦٠) لبيان المغرب: ٤٣١/٤.

(٦١) البيان المغرب: ٤٢٨/٤.

(٦٢) المقدمة: ٣٩٢.

(٦٣) المقدمة: ٣٩٢.

(٦٤) البيان المغرب: ٥٠٩/٤.

(٦٥) **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، للسان الدين بن الخطيب. تح محمد كمال شبانة. نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي. الرباط. المغرب. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م: ٧٧.

(٦٦) **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، لابن أبي زرع. راجعه عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية. الرباط. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م: ٥٣٢.

(٦٧) **معيار الاختيار**: ٥٤-٥٥.

(٦٨) ننقل هنا شهادة العبدري رغم تأخر رحلته التي بدأها سنة ٦٨٨هـ بقليل عن تاريخ عصر الدراسة، نظرا لدلالاتها القوية، وكذا من الراجح أن واقع الحال بالمجال المغاربي في خضم رحلته لم يختلف عما كان عليه في أواخر الحكم الموحدي، **رحلة العبدري**، للعبدري. أبو عبد الله محمد بن علي. تح علي إبراهيم كردي. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م: ٦٢٥-٦٣٥.

(٦٩) أجوبة فقهية: ١٤٦-١٧٣، للسجلماسي إبراهيم بن هلال، نقلاً عن الكوارث الطبيعية.

(٧٠) هي الضريبة التي تؤخذ مقابل حراسة سكان البلد أو حراسة المسافرين، غير أن هذه الضريبة تؤخذ في أيام الفتن والاضطرابات دون مقابل، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. مصر. ٢٠٠٤م: ٤٥.

(٧١) **البيان المغرب**: ٥٣٣/٤.

(٧٢) التشوف إلى رجال التصوف: ٣٣٩.

(٧٣) المقدمة: ٣٢٠.